

اليد ولا النظر اليها يريد بان هذه الايات في الايتين علمها بما امره الخ قوله لفتقد ما ذكر اي سن الاصغاء ونظر المؤمن فلا
 في التلبية قال في الغني وينبغي ان يكون قرايتها كالاذان لا يتردد في سماعها انتهى قوله عن المنع وروى الخ
 سياتي محتمل قريباً في كلامه قوله حيث نرى في الجماعات اي في شمس رمضان وقوله ولكن تبعها للترابح والي
 لم يصل عقبه لانه في بيتهما وقال البريادي في حواشي شرح المنهج عن الشارع ما نصه الذي يظهر ان الترابح ان
 فعلت عقبه في حرم ثم قال عقبه وهذا انما ياتي في قول النول بان تأنيب عن الاذان والا قامة مع انه تقدم انه يدرك
 العشاء انتهى كما في حرم ثم قال عقبه وهذا انما ياتي في قول النول بان تأنيب عن الاذان والا قامة مع انه تقدم انه يدرك
 الاقامة في بيته بمطلقاً انتهى كلام البريادي وعنه نقلت وقال الشوري في حواشي شرح المنهج قلة من الرسل
 وترأس جماعة وتراعى فعله عن الترابح والوتر مطلقاً لانه بدعي الاقامة لو كانت مطلوبة هنا شرح على قوله الا
 ان يقول في كركرتين في الترابح والوتر مطلقاً لانه بدعي الاقامة لو كانت مطلوبة هنا شرح على قوله الا
 قول الخ فقلت من حفظه حلقاً كلام الشوري قوله برفعها عند الخبر فيصيح ان تكون الصلاة مستنداً
 حثره ويصح ان تكون خبر الصلاة حين وقا اي في جماعة ويصح ان يكون خبرها احد في حثره اي في هذه الصلاة
 وجا معه ويصح ان تكون خبر الصلاة حين وقا اي في جماعة ويصح ان يكون خبرها احد في حثره اي في هذه الصلاة
 بما قبلها قوله ورفعه في الصلاة على الاغراض اي الزواجر والصلوة واحضرها وجامعة على العمل اي حاله كونها
 جامعة قوله ورفعه في الصلاة على الاغراض اي الزواجر والصلوة واحضرها وجامعة على العمل اي حاله كونها
 نصيب على الاغراض والثاني فعلى الجمالية قوله ويعني ذلك الخ قال في الحنفية والاول اخضر قوله ولا هل يصح في
 حاضره الخ قال الشارع في شرح العباد ومنه يؤخذ انه لو لم يكن معها احد وزاد وبالذات سن الترابح
 لمصلحة الميت انتهى قوله بعد بقى الميز قال في الحنفية واختبره بديه المسح وهو الترابح انتهى قوله في
 ما نصه وضبطه المتولي المسح بما بين القربى والصدقات وقال ابن الصديق المسح هو السجود والصلوات
 قوله نزع الخ المتأخر التبع السجود فان كان يتوقف في تسمية الرقوق اليه ونسب بعضهم الى الصلاة
 جهره في قوله لكن يبي على الترتيب منه اي والاستيناف افضل قوله يسر سكوت وكلام قال في الاعتقاد ولو عر
 نوم واعيا وجنونه اذ لا يتخلل بالاعلام والاولان خلاف الاول وليس الاستيناف في غير الاولين وان فيها في
 الاقامة وكانها كرهها من الصلاة وما كرهها لم يسمع فيها بقا فصل العتة بخلاف الاذان انتهى وقال القليوبي
 لا يضر بسبب السكوت والكلام وان قصد بها القطع قوله اسماء قال الشوري في حواشي شرح المنهج
 هل يجب الاسماع بالفعول عليه فلهو يجب ان يسمع بحيث يميز عنده كلامه او يكتفي بسماع صوت يعلم
 الاذان وان لم يميز الكلمات او يكتفي بسماع بالقوة بان لا يسمع مطلقاً لكنه بحيث لا يسمع لسمع فيه
 فله وقد اعتمد شيخنا الرملي ان يكتفي بسماع الخطبة السماع بالقوة وقياسه هناك ذلك وصححه
 قولنا قال الشيخ انتهى قوله ان نصب قال في الحنفية ويشترط لصحة نصب الامام له تكليفه وانتهى
 ومعرفة الوقت وتوضيح الاعلام به لان ذلك ولاية فاشترط كون من اهلها انتهى قوله الا ان كان
 عيسوي قال شيخ الاسلام في شرح المرض العيسوي وروى عن اليهود تنسب اليه عيسوي اسحاق
 ابن يعقوب الاصفهاني في كان في خلافة المنصور يعتقد ان محمداً رسول الله والعراب خاصة وقال الخ
 في اشياء غير ذلك منها انه حرم اليه كرام شريح المرض واليهما لقرع ما رتبته في فتح الباري
 ابن حجر من ان العيسوية طارفت عن اليهود حدثت في احدى دولته بني امية الخ الذي في فتح الباري
 حدودها والذي في شرح المرض وغيره كونه كان في خلافة المنصور والمدة بين احدى ولتبقى ايام
 وخلافة المنصور يسيرة اذ بدولة بني العباس بيده دولة بني امية وكان المنصور متناً خلفاً في
 العباس والله اعلم واستشكل بعضهم اعطاء العيسوي الملقب بيا نوحية اعتمد رسالتهم ونسب
 لزمه تصديقه وقد قال صلى الله عليه وسلم فيما سمع عنه وارسلت الي الناس كافة العجم والعرب انتهى
 ان يعتقدوا عدم صحته او غيره ذلك من تراجمهم بالاطلة والافضلوا هرايات القرآنية والاحاديث
 النبوية بل صرح بها فبعد عموم رسالته صلى الله عليه وسلم للعرب والعجم وهذا مما لا خلاف فيه بين
 من

وقد الاسلام قوله نشوته قال في شرح الروض يفتح النون وحكمها فيصيح اذ انه الانتقام مصدق فعله
 قوله وينادي باذان الصبح الخ لكن مع اكرهتها كما يصحح به قوله وانما الامام رايت وقتها في التمسك على
 مانصه سئل رضي الدعته هل يبي في البيعة بانتقال الامام من صيا فاجاب بان يكرهه وقد وقع في قلبه صدقه
 انتهى قوله من التمسك للرجال كذا قاله وفيه اشكال اشار اليه الشوري في حواشي المنهج حيث قال فضيلة ما هنا اربع
 اذ ان المرأة للنساء وقدم ان كان تقدر ماسع لم يكرهه وكان ذكره لم يكرهه ليس باذان وان كان ثمة رفع حرم
 ان كان ثم اجتمع الا ان يحل كلامه هنا على الرفع مع عدم اجبوت ويكون جاز على بقية هو وان المعهنة حرام مع الرفع
 مطلقاً وهذا اظهر وقد وقع كثيرا لتوقفي في كلام الشارع انتهى قوله للرجال والنساء هو وان المعهنة حرام مع الرفع
 اقامت للنساء فسبق في كلام الشارع في هذه الكتاب بحديثه من كان حيث قال والتمسك لنفسه والنساء ولا الرجال
 انتهى واما قامة الحنفية في عدم اجبوت لهم فهو مقتضى ما سبق ايضا في قوله انفسه والنساء وفي شرح
 ولا من امرأة وحسن لرجال وحسن في انتهى ومثله في الغني وفي شرحه اي يتجاع للعلامة ابن قاسم العبدي
 مانصه لا تصح اقامة المرأة للرجال وكذا الحنفية كما هو ظاهر الحنفية في قوله انفسه والنساء وفي شرحه
 انتهى الحنفية لا يحتمل اقامة المرأة في الاول وذكرة الثاني انتهى وهو ظاهر ما عدا ما في شرحه اي في المنهج
 وشرحنا ايضا وبين اقامة الاذان بغيره اي للمرأة والحنفية مشغورين ومجتهدين انتهى في الحنفية والنهجا وبين
 الجماعة النساء والحنفية ولكن على انفرادها ايضا الا قامة انتهى فهذا يقتضي صحة اقامة الحنفية لثمة واما اذ
 للنساء فظاهر كلامه في الحنفية ان حكمه كذا في المرة لهن حيث قال في الاعداد لا يصح اذان المرأة للرجال والحنفية لا يمتنظرها
 وكان ذكره للرجال والنساء والحنفية كما هو ظاهر من نظركم اليه وقياسه على ما ياتي في الامامة وان نوزع
 ولا الحنفية للرجال والنساء وكذا الحنفية لا يصح اذان المرأة للرجال والحنفية لا يمتنظرها
 في القياس سألته عن هذا والذي يظهر عدم صحته اقامة الحنفية لغير نفسها والنساء مطلقاً ولا يمتنظرها
 او غيرها واما الاذان فلا يصح منها مطلقاً وما تقدم في كلامه ليس باذان وانما هو يحسن ذكره لانه تعالى
 الاعداد الحنفية لا يندب لرجال الاذان ولو لم تكن ثم قال فان اذن سألته المرأة للنساء او حرام كان مباحا لاي
 فيها وعليه من حيث كونها ذكر الاذان كما في البيهقي انتهى كذا في الاعداد التي في النسخة التي عندها الاعداد
 وهو ظاهر والله اعلم تنبيهه قال القليوبي في حواشي الرملي على المنهاج علم ما ذكره المنصف وغيره انه يشترط
 في كرم الاذان والاقامة الاسلام والتميز والترتيب والموااة وعدم بناء الغير ودخول الوقت والعزيمة
 لمن فهم عربي وسمعاً ونفسه للمنفرد وسمعاً غيره في الجماعة وينبغي الاذان باشرط ان يكون المصوغة
 التطريب قال في الغني وشرح المرض المعتق وقوله التحين قال في القاموس التحين من الاصوات المصوغة
 الموضوعه مع الحان ولحنون ونحن في قرأة تطرب فيها انتهى وقوله التحيم في القاموس التحين من الغنم النطق الجبرل والتحيم
 التعظيم وترادوا ماله وقوله والتشفق في القاموس ايضا تشدق لوي شوقه للمصنف انتهى وفي باب الاعمال
 النظر العرش الخ من البر والاسفار في امور الافرح الحافظ السوي المشدق المتكلم على شدة تعافها وتعاظمها
 وقوله التقطيط قال في الغني اي تعديده ومثله شرح المرض قوله انما هو لعني قال في التحفة بكثير من كثر
 فليتمه لذلك انتهى وفي حواشي شرح المنهج للزبدي لم يحتمل من اغلاط تبطل الاذان بل يكرهه متعدي بعضها
 وذكر بعض ما ذكره الشارع قوله قوله اجابته اي حرمها من اجابته من اجابهه في الحديث التحفة عليه اذا
 سمعت النداء فقولوا ما يقول المؤمن قال الحافظ ابن حجر في فتح الباري استدل به على جوبليتها بالمؤذن
 سكاها الطي وي عن قوم من السلف وبنه قال المنصف واهل الظاهر الذين ذهب اليه كرام فتح الباري قوله
 ومنه يؤخذ الذي من كراهتهما قاعداً وراكباً مع انه لم يرد فيهما نهي بخصوص وفي شرح العباد للشارح وفي
 تعليقه اكرهه في ذلك نظر الجهم الا ان يقال يؤخذ من كراهته ترك السنن التاكد وليس بجهد في
 قبيل احكام المساجد عن الجوهري كراهته بشيء من سنن الصلاة بما فيه وهو يؤيد ما ذكرته ثم رايت